وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة و أثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق

Environmental Governance and Sustainable Development Strategies and Their Impact on Enhancing Human Security: A Case Study of Iraq

م.م. ابتهال مظهر علي

Asst. Lecturer Ibtehal Mazhar Ali

كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

ibtihal.mothher@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل استراتيجيات الحوكمة البيئية، والتنمية المستدامة، ودورهما كمدخل في تعزيز الأمن الإنساني في العراق، في ظلّ التحديات البيئية المتزايدة، إذ باتت الحوكمة البيئية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان الأمن الإنساني، عن طريق تعزيز الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، وتقليل المخاطر البيئية، وتحقيق العدالة البيئية، والاجتماعية. يناقش البحث الإطار النظري لمفهوم الحوكمة البيئية، وعلاقتها بالأمن الإنساني، فضلًا عن استعراض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، مع التركيز في واقع العراق، والتحديات التي تعيق تحقيق تكامل فعَّال، بين الحوكمة البيئية، ومتطلبات التنمية المستدامة. كما يقدم البحث مقترحات، وتوصيات، من شأنها تعزيز فعَّالية الحوكمة البيئية، بما يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، وتعزيز الأمن الإنساني في العراق على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة البيئية، التنمية المستدامة، الأمن الإنساني، الإدارة البيئية.

Abstract

This study aims to analyze environmental governance and sustainable development strategies and their role as a framework for enhancing human security in Iraq amid increasing environmental challenges. Environmental governance has become a fundamental pillar for achieving sustainable development and ensuring human security by promoting the sound management of natural resources, reducing environmental risks, and achieving environmental and social justice. The research discusses the theoretical framework of environmental governance and its relationship with human security, while also reviewing successful international experiences in this field. It focuses on the reality of Iraq and the challenges hindering effective integration between environmental governance and sustainable development requirements. The study further provides proposals and recommendations aimed at enhancing the effectiveness of environmental governance, contributing to environmental sustainability and the long-term reinforcement of human security in Iraq.

Keywords: Environmental Governance, Sustainable Development, Human Security, Environmental Management.

المقدمة

يشهد العالم في العصر الحديث تحديات بيئية متزايدة، باتت تهدد الأمن الإنساني بمختلف أبعاده الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية. وفي هذا السياق، برزت الحوكمة البيئية كإستراتيجية أساسية، لتحقيق التنمية المستدامة، عن طريق تعزيز الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، وتقليل المخاطر البيئية، وضمان العدالة البيئية بين الأجيال الحاضرة، والمستقبلية. يُعدُّ العراق من بين الدول التي تواجه تحديات بيئية جسيمة، تتجلى في التصحر، وشح الموارد المائية، والتلوث، والتغيرات المناخية، مما يفرض ضرورة تبني نهج متكامل، يقوم على استراتيجيات الحوكمة البيئية، لتعزيز متطلبات الأمن الإنساني.

أهمية البحث

تؤدي الحوكمة البيئية دورًا مهمًا في تحسين الأوضاع البيئية، والاجتماعية، في العراق، إذ إنَّ تبني استراتيجيات فعَّالة في الحوكمة البيئية، يسهم في معالجة التحديات البيئية الكبيرة التي يواجهها البلد، مثل التصحر، والتلوث، ونقص المياه. ويمكن عن طريق تحسين إدارة الموارد الطبيعية، ضمان توافر هذه الموارد للأجيال القادمة، مما يسهم في تعزيز الأمن الإنساني بشكل عام. فضلًا عن ذلك، يسهم البحث في ربط الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة، ما يساعد على بناء استراتيجيات طويلة الأمد، تضمن استدامة البيئة، والموارد، في العراق. كما يمكن تقديم حلول عملية سلمية، لتطبيق السياسات البيئية التي تسهم في استقرار المجتمع، والنمو الاقتصادي المستدام في العراق.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في فهم كيفية تكامل استراتيجيات الحوكمة البيئية مع التنمية المستدامة، لتعزيز الأمن الإنساني في العراق، في ظلّ التحديات البيئية المتزايدة. فالعراق يعاني من مجموعة من القضايا البيئية العميقة، التي تشمل: التصحر، وتلوث المياه، وندرة الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية، والتي تؤثر تأثيرًا مباشرًا في استقرار المجتمع، والأمن الإنساني.

تتمثل الإشكالية في السؤال الأساسي الآتي: كيف يمكن للحوكمة البيئية أن تشكل آلية فعَّالة لتعزيز الأمن الإنساني في العراق عن طريق استراتيجيات التنمية المستدامة؟ ومن هنا تبرز عدة أسئلة فرعية، منها:

1. ما التحديات البيئية الرئيسة التي تواجه العراق؟ وكيف تؤثر في الأمن الإنساني؟
2. كيف يمكن للحوكمة البيئية أن تسهم في تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتقليل المخاطر البيئية؟
3. ما العلاقة التكاملية بين الحوكمة البيئية، والتنمية المستدامة، في العراق؟
4. ما السياسات والإستراتيجيات البيئية التي يمكن اعتمادها لتحقيق الأمن الإنساني في العراق؟

كيف يمكن استفادة العراق من التجارب الدولية الناجحة، في تطبيق الحوكمة البيئية، لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الأمن الإنساني؟

إنَّ الاجابة عن التساؤلات التي تطرحها الإشكالية، تهدف إلى استكشاف الحلول العملية، والفعَّالة، التي يمكن أن تسهم في تحسين الوضع البيئي، وتعزيز الأمن الإنساني في العراق، عن طريق سياسات بيئية متكاملة، ومستدامة.

فرضية البحث

يفترض البحث أنَّ تطبيق استراتيجيات الحوكمة البيئية المتكاملة مع التنمية المستدامة، يمكن أن يسهم إسهامًا كبيرًا في تعزيز الأمن الإنساني في العراق، عن طريق تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتقليل المخاطر البيئية، والتحديات الماثلة، فاتّباع استراتيجيات تكاملية للحوكمة البيئية، بشكل متزامن مع التنمية المستدامة، يسهم في تجاوز الأزمات المناخية، والبيئية، بما يعزز الأمن الإنساني، وتكامله، في العراق.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة البيئية، والتنمية المستدامة، كمدخل تكاملي لتعزيز الأمن الإنساني في العراق، عن طريق استعراض الإطار المفاهيمي، والتجارب الدولية الناجحة، فضلًا عن تحديد أبرز التحديات التي تعيق تنفيذ سياسات بيئية فعَّالة في البلاد. كما يسعى البحث إلى اقتراح آليات، وتوصيات، لتعزيز الحوكمة البيئية، بما يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، وضمان حياة كريمة للأفراد، وتعزيز الاستقرار المجتمعي، والاقتصادي، في العراق.

هيكلية البحث

يتناول البحث، فضلًا عن المقدمة، والخاتمة، والاستنتاجات، تقديم دراسة علمية معمقة حول الحوكمة البيئية، عن طريق ثلاثة محاور رئيسة. يتناول المحور الأول الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة البيئية، مع التركيز في دورها في تعزيز الأمن الإنساني، عبر توفير بيئة آمنة، ومستدامة، تدعم رفاهية الأفراد، والمجتمعات. ويستعرض المحور الثاني آليات تكامل الحوكمة البيئية مع استراتيجيات التنمية المستدامة، مع تحليل كيفية مساهمتها في تحقيق التوازن بين المتطلبات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية. أمَّا المحور الثالث، فيسلط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة البيئية في العراق، مع استكشاف الفرص المتاحة لتعزيزها، عن طريق تطوير سياسات بيئية فعَّالة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

المحور الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة البيئية ودورها في تعزيز الأمن الإنساني

يُعدّ الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة البيئية، مدخلًا أساسيًا لفهم دورها في تعزيز الأمن الإنساني، إذ تعكس الحوكمة البيئية مجموعة من المبادئ، والآليات، التي تهدف إلى إدارة الموارد البيئية بشكل مستدام، بما يضمن تحقيق التوازن بين المتطلبات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية. وتتجسد أهميتها في وضع السياسات، والتشريعات البيئية،

وتعزيز الشفافية، والمساءلة، في إدارة الموارد الطبيعية، فضلًا عن إشراك مختلف الفاعلين من حكومات، ومؤسسات دولية، ومنظمات المجتمع المدني، في صنع القرار البيئي.

أمَّا علاقتها بالأمن الإنساني، فتتجلى في قدرتها على الحد من المخاطر البيئية، التي تهدد صحة الأفراد، واستقرار المجتمعات، مثل: التغيُّرات المناخية، وشح الموارد المائية، والتلوث البيئي، مما يجعلها ركيزة أساسية لضمان بيئة آمنة، ومستدامة، تسهم في تحسين نوعية الحياة، وتحقيق رفاهية الإنسان على المدى الطويل. ويمكن تقسيم الإطار النظري، والمفاهيمي، للحوكمة البيئية، على:

1. **مفهوم الحوكمة**

يُعَرِّف البنك الدولي الحوكمة، بأنَّها: الأسلوب الذي تُمارَس عن طريقه السلطة، في إدارة الموارد الاقتصادية، والاجتماعية، للدولة بهدف تحقيق التنمية. ويتسع هذا المفهوم ليشمل ليس فقط أجهزة الحكومة، بل أيضاً المؤسسات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني. كما يبرز مفهوم الحوكمة أهمية السلوك المؤسسي، وهياكل المؤسسات، وآليات العمل، مع التركيز في الحوافز التي تؤثر في السلوك التنظيمي، والإداري**(1)**.

2. **مفهوم الحوكمة البيئية**

تشير عمليات صنع القرار في إدارة البيئة، ومواردها الطبيعية، ومراقبتها، إلى مجموعة من القواعد، والإجراءات، والآليات التنظيمية، التي يتم عن طريقها تحديد المسؤوليات، وضبط السلوك، والمخرجات. وتعتمد هذه العمليات على مشاركة الأطراف الفاعلة، والمؤثرة، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وضمان الاستدامة البيئية**(2)**.

3. **مبادئ الحوكمة البيئية**

تستند الحوكمة البيئية إلى ثلاثة مبادئ رئيسة، تشمل:

---

(1) فتحي الحلو أحمد، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2012، ص87.

(2)جمعية الصحة العالمية الحادية والستون، تغيُّر المناخ والصحة، (2008)، تاريخ زيارة الرابط 2025/3/18، وعلى الرابط الآتي: https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/24560/A61_R19-ar.pdf?sequence=1&isAllowed=y

أ- **التنمية المستدامة:** يرتبط مفهوم الحوكمة البيئية ارتباطاً وثيقًا بتطور مفهوم التنمية، إذ انتقل الاهتمام من القضايا الاقتصادية البحتة، إلى مقاربات أوسع تشمل التنمية البشرية. وتبرز العلاقة بين التنمية المستدامة، والحوكمة البيئية، عن طريق النقاط الآتية:

- ينبغي أن تعكس السياسات البيئية، التوازن بين تلبية الاحتياجات المجتمعية، والمحافظة على البيئة، مع مراعاة التنوع الثقافي، وتحقيق العدالة بين الأجيال، وتعزيز تمكين النوع الاجتماعي.
- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تبني أنظمة فعَّالة، لتنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية، واستخدامها، بما يحدّ من الاستغلال المفرط للموارد غير المتجددة، ويقلل من تدهورها.

يجب أن تضمن الحوكمة البيئية، وضع الإنسان في صميم عملية التنمية المستدامة، بما يتيح له التمتع بحياة صحية، ومنتجة، في إطار منسجم مع البيئة، ومتطلبات استدامتها**(3).**

ب- **العدالة البيئية:** تُعدُّ العدالة البيئية منهجًا يُعنَى بتقييم الأبعاد الاجتماعية للقضايا البيئية، مع التأكيد على العلاقة المتبادلة بين البيئة النظيفة، والصحة العامة. وتتحمل الدولة مسؤولية حماية الموارد الطبيعية، بما يراعي احتياجات الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، مع ضمان تمكينها من الاستفادة من المنافع البيئية، والصحية، لهذه الموارد. كما تجسد العدالة البيئية حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة، من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس، وذلك عن طريق تحقيق المساواة في صنع القرارات البيئية، وضمان التوزيع العادل للموارد، والخدمات البيئية. ويُعدُّ التصدي لأشكال الفقر، والتهميش، شرطاً أساسيًا لضمان الحد الأدنى من الموارد للجميع**(4).**

ت-

ث- **مبدأ الحيطة:** يُعدُّ نهج الاحتراز مبدأً استباقيًا، لحماية البيئة من المخاطر غير المتوقعة، إذ عرَّفته المفوضية الأوروبية، بأنَّه: استراتيجية للتعامل مع حالات عدم اليقين العلمي في تقييم المخاطر، وإدارتها، ممَّا يجعله أحد أفضل الأدوات لصنع السياسات. ويهدف هذا النهج إلى تفادي الأضرار الجسيمة، وتعزيز العدالة، والمساواة، بين الأجيال**(5).** كما يهدف هذا المبدأ إلى الوقاية من الأضرار البيئية المحتملة، الناتجة عن حوادث بيئية معينة، عن طريق اتخاذ تدابير استباقية قبل وقوعها. ويُعَدُّ هذا النهج وسيلة حديثة، وفعَّالة، لحماية البيئة، والحد من تأثيرات الأنشطة البشرية فيها**(6).** وتمَّ تطوير العديد من أنظمة الرصد، والتنبؤ، والإنذار، بهدف الوقاية من الكوارث البيئية. وفي هذا السياق، تمَّ إنشاء "الميثاق الدولي بشأن الكوارث الطبيعية"، الذي يهدف إلى توظيف تقنيات الفضاء، في التنبؤ بالكوارث، وإدارتها، والحد من تأثيراتها. وقد أُطلق هذا الميثاق

---

(3) علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي للمعارف، دار صفاء، عمَّان، (2011)، ص136.

(4) كريم الجسر، الحوكمة البيئية (تعزيز واقع البيئة في لبنان الواقع والاتجاهات)، بيروت- لبنان، (2010)، ص675.

(5) Richard E Saunier and Richard A Maganck,2009,p.21.3

(6) جوان وردة مهي، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد (24(،2017،ص 126.

بمبادرة من وكالة الفضاء الأوروبية، وفرنسا، وكندا، ثم انضمت إليه لاحقاً كل من الهند، والولايات المتحدة الأمريكية(7).

شكل (1) مبادئ الحوكمة البيئية

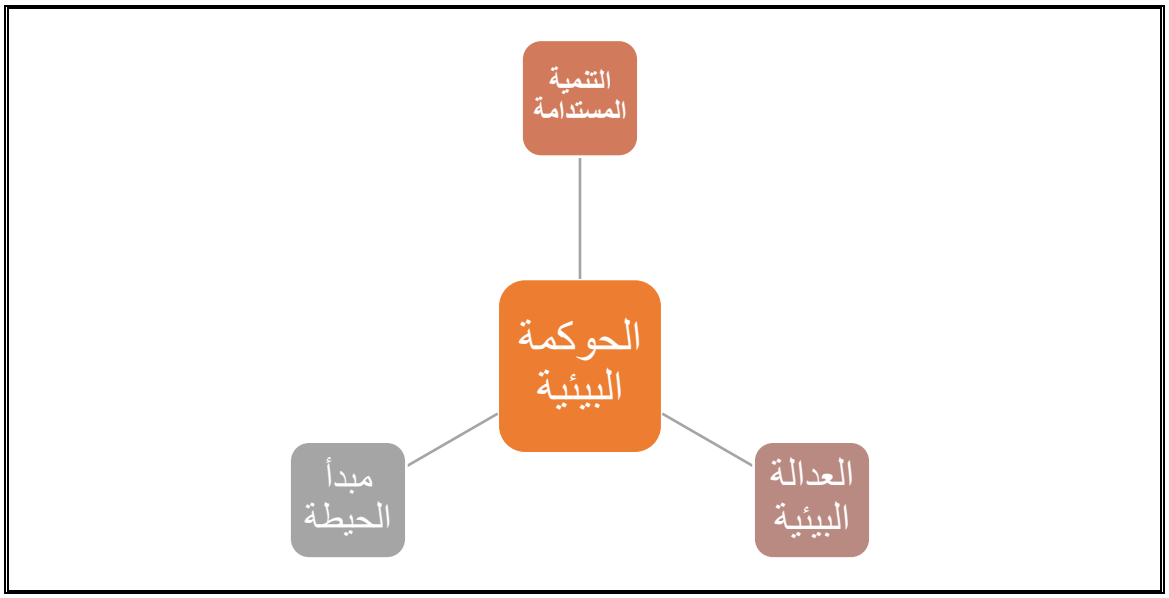

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة وفق ما تقدم من معلومات

4. تحديات الحوكمة البيئية

تواجه عملية تحقيق الحوكمة البيئية، مجموعة من التحديات الرئيسة، من أبرزها(8):

أ- تأخر إدراج القضايا البيئية ضمن الأولويات الوطنية، مما يؤدي إلى تراجع الاهتمام بالاستدامة البيئية في السياسات العامة.

ب- تعقيد العلاقة بين الموارد المترابطة، مثل: المياه، والطاقة، والغذاء، إذ يشكّل التكامل بين هذه القطاعات، تحديًا استراتيجيًا يتطلب حلولاً متوازنة، ومستدامة.

---

(7) J. Achache ,un instrument de governance environmentale pour 1'europe, rapport (GMES(, ESA Bulleien .111 , august , 2002 ,p,31.

(8) عبد الجليل علي عباس، الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، دراسة مفاهيمية ونظرية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد (١)، (٢٠٢٢)، ص١١١-١١٢.

ت- ضعف الوعي المؤسسي بسياسات التخضير، مما يعيق تنفيذ مبادرات الاستدامة، والانتقال نحو اقتصاد أخضر.

ث- صعوبات في توفير متطلبات نقل التكنولوجيا، وهو ما يؤثر في القدرة على تبني الابتكارات التقنية الداعمة للحكم الرشيد.

ج- تصاعد الصراعات الداخلية، التي تستهلك الموارد، وتعيق بناء أنظمة حوكمة فعَّالة.

ح- هيمنة النمو الاقتصادي على حساب الاعتبارات البيئية، والاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم التوازن في أولويات الحوكمة.

تستلزم مواجهة هذه التحديات، نهجًا متكاملًا يجمع بين الاستدامة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والتقدم التكنولوجي، ضمن إطار حوكمي بيئي متين.

شكل (2) تحديات الحوكمة البيئية

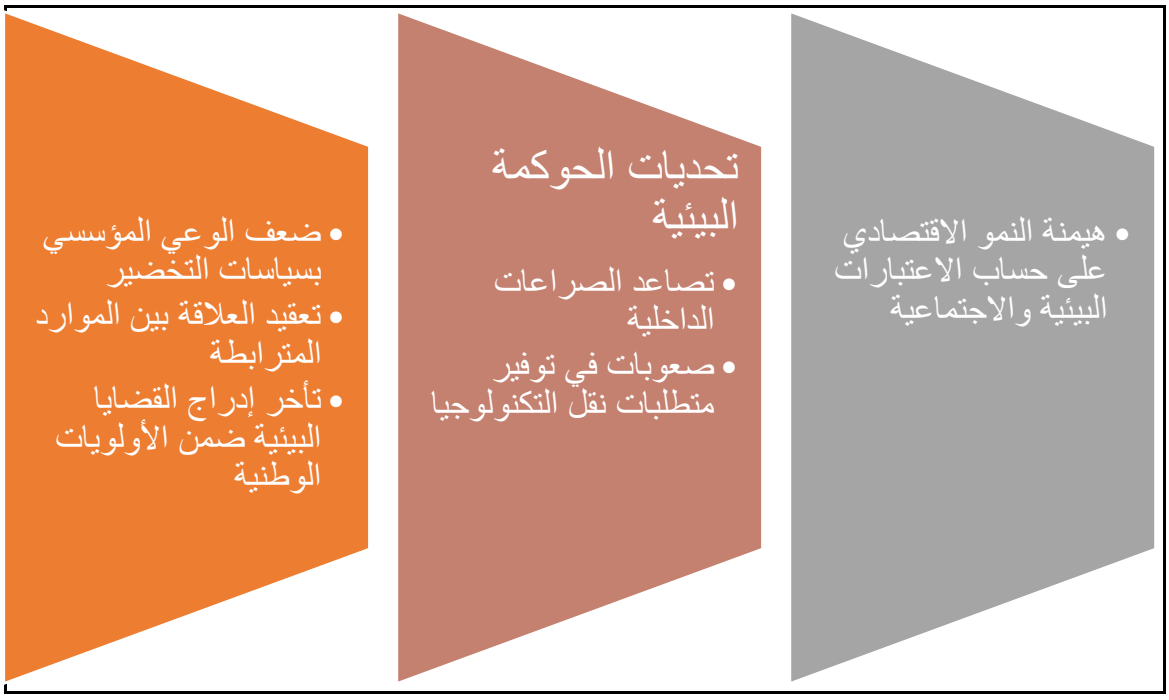

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة وفق ما تقدم من معلومات

5. **مفهوم الأمن الإنساني**: يُعَدّ من المفاهيم المعقدة، والمتعددة الأبعاد، وقد عرَّفته مفوضية الأمن الإنساني (Human Security Commission)، التي أُنشئت في عام (2001) بمبادرة من الحكومة اليابانية. ووفقًا لهذا التعريف، يُعدُّ الأمن الإنساني مكونًا أساسيًا للتنمية المستدامة، إذ يشمل ضمان الحماية من مخاطر الجوع،

والأمراض، والفقر، فضلًا عن توفير الحماية من التهديدات، والأزمات المفاجئة، التي قد تعرّض حياة الأفراد، والمجتمعات، للخطر(9).

عرّفت لجنة الأمن الإنساني (Commission on Human Security)، في تقريرها الصادر عام (2003)، مفهوم الأمن الإنساني، بأنَّه: حماية الركائز الأساسية لحياة الإنسان، وحقوقه، وتعزيز الحريات الأساسية التي تشكّل جوهر الوجود الإنساني. ويتضمن هذا المفهوم تأمين الأفراد من التهديدات الواسعة النطاق، والمخاطر الحادة، مع التركيز في آليات تستند إلى قدراتهم، وتطلعاتهم. كما يشمل بناء أنظمة سياسية، واجتماعية، وبيئية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية، تعمل على توفير الأسس الضرورية، لضمان الحياة الكريمة، وتحقيق الأمن الإنساني(10).

ويتجسد الأمن الإنساني في مجموعة من الأبعاد الأساسية، التي تضمن تحقيقه، وتحديد التهديدات التي قد تواجهه. وتشمل هذه الأبعاد:(11)

أ- الأمن الغذائي: ضمان توفر الغذاء الكافي، والمغذي للأفراد، والحد من مخاطر المجاعة، وسوء التغذية.

ب- الأمن الاقتصادي: توفير فرص العمل، والدخل المستدام، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي للأفراد، والمجتمعات.

ت- الأمن الصحي: ضمان الرعاية الصحية، والحماية من الأمراض، والأوبئة، بما يسهم في تحسين جودة الحياة.

ث- الأمن البيئي: حماية الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، والتغيُّرات البيئية التي قد تهدد سبل العيش.

ج- الأمن الشخصي: الحماية من العنف، والجريمة، وضمان سلامة الأفراد في مختلف الظروف.

ح- الأمن المجتمعي: تعزيز التماسك الاجتماعي، وحماية الأفراد من النزاعات الطائفية، أو العرقية، أو أي تهديدات داخلية أخرى.

خ- الأمن السياسي: ضمان الحقوق السياسية، والمدنية، وتوفير بيئة سياسية مستقرة تعزز الحريات، والديمقراطية.

د- يمثل كل بُعد من هذه الأبعاد، ركيزة أساسية في تحقيق الأمن الإنساني الشامل، إذ تتداخل هذه المجالات لضمان بيئة مستقرة، وآمنة، للأفراد، والمجتمعات.

6. دور الحوكمة البيئية في تعزيز الأمن الإنساني

---

(9) غادة موسى، مخاطر غياب الأمن الانساني على البيئة والتنمية المقدمة- التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، مصر، (٢٠٠٧)، ص١٥٥.

(10) United Nations, Human Security in Theory and Practice: Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security, Human Security Unit Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (United Nations(, 6

(11) محمد العداوي، العشوائيات والأمن البشري، دار مصر المحروسة للنشر، القاهرة، (٢٠٠٧)، ص٢٣-٥٢.

لقد أصبح من الواضح أنَّ التحديات البيئية، والظروف المناخية المتقلبة، تؤثر تأثيرًا كبيرًا في الجوانب الأمنية للفرد، والمجتمع، ممَّا يشكّل تهديدًا للأمن البيئي الدولي، على غرار المشكلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وتتمثل العناصر الرئيسة للأمن البيئي، في ضمان السلامة العامة من المخاطر البيئية الناجمة عن الأنشطة البشرية، والطبيعية، وتحقيق إدارة مستدامة للموارد الطبيعية النادرة، والحفاظ على البيئة الصحية، والحد من التدهور البيئي، فضلًا عن الوقاية من الاضطرابات الاجتماعية، والصراعات.

بناءً عليه، يمكن تعريف الأمن البيئي على أنَّه: عملية الحفاظ على البيئة الطبيعية من التلوث، وتأمين احتياجات المجتمع، لضمان تحقيق التنمية المستدامة، مع ضمان الحفاظ على المخزون الطبيعي للموارد المختلفة، لضمان استمرارية هذه التنمية(12).

برزت التساؤلات المتعلقة بالعلاقة بين الأمن الإنساني، والحوكمة البيئية، في إطار الجدل القائم بين التيارات التقليدية في دراسات الأمن، والتيارات الحديثة التي تسعى إلى توسيع مفهوم الأمن الإنساني، ليشمل أبعادًا غير تقليدية، سواء على مستوى الدولة، أو في السياقات الإقليمية، والدولية. ويركّز المنظور التقليدي للأمن الإنساني، في وجود العنف، والصراعات، والانتماءات المسلحة، ويفترض وجود عدو خارجي، أو جماعات إرهابية، تشكِّل تهديدًا مباشرًا لكيان الدولة، ومصالحها. ووفقًا لهذا المنظور، فإنَّ تهديدات الأمن محددة، وتستهدف كيانات بعينها، وهي مقاربة لا تنطبق بالضرورة على القضايا البيئية. في المقابل، تبرز محدودية هذا المنظور التقليدي، عندما نأخذ في الاعتبار أنَّ الدولة، بوصفها كيانًا مسؤولاً عن تأمين الأفراد، وتحقيق التنمية، يجب أن تعمل على الحماية من المخاطر، بغض النظر عن مصدرها، كما أنَّ السياسات الأمنية لا تعتمد فقط على استخدام القوة، بل تهدف في جوهرها إلى تحقيق أمن الإنسان، والاستجابة لمختلف التهديدات، بصرف النظر عن المؤسسات أو الأدوات المستخدمة. وعليه، فإنَّ المفهوم الحديث للأمن يتبنى رؤية أشمل، وأوسع، تتجاوز البعد العسكري التقليدي، إذ يركِّز في الأبعاد غير العسكرية، بما في ذلك القضايا البيئية، التي باتت تمثل تحديات جوهرية، تتطلب مقاربات أمنية جديدة، تتجاوز التركيز الحصري على الدولة، والتهديدات العسكرية.(13)

في ضوء ما سبق، يتضح أنَّ الحوكمة البيئية تمثل ركيزة أساسية في تعزيز الأمن الإنساني، إذ تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالتغيُّرات المناخية، والكوارث البيئية، وتعزيز العدالة البيئية على المستويين المحلي، والدولي. إنَّ تبني نهج شامل للأمن الإنساني، يأخذ في الاعتبار البعد البيئي، ويعكس تحولاً جوهريًا في الدراسات الأمنية، والاستراتيجيات السياسية، إذ لم يَعُد الأمن مقتصرًا على الجوانب العسكرية، أو التهديدات المباشرة، بل أصبح يشمل الأمن البيئي، كعامل حاسم في استقرار المجتمعات، وتحقيق رفاهية الأفراد. لذا، فإنَّ تعزيز الحوكمة البيئية يتطلب سياسات متكاملة، تجمع بين الأطر

(12) الأزهر داود، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، رسالة ماجستير/ كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص١٧.

(13) Page, Edward. "Human Security and Environment." In Security and the Environment: International Comparisons, edited by M. R. Redclift and Edward Page. Massachusetts Edward Elgar Publishing, 2002, p. 37.

القانونية، والتعاون الدولي، وإشراك الفاعلين غير الحكوميين، لضمان استدامة الموارد، وحماية الأفراد من المخاطر البيئية، بما يعزز الأمن الإنساني في معناه الشامل.

المحور الثاني

تكامل الحوكمة البيئية مع استراتيجيات التنمية المستدامة

تمثل الحوكمة البيئية أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تضمن الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، وتقلل من التأثيرات السلبية للنشاطات الاقتصادية على البيئة. في ظلّ التحديات البيئية العالمية، مثل: تغيُّر المناخ، والتدهور البيئي، واستنزاف الموارد، بات من الضروري دمج مبادئ الحوكمة البيئية ضمن الاستراتيجيات التنموية، لضمان استدامة النظم البيئية، مع تعزيز النمو الاقتصادي. ويتطلب هذا التكامل مقاربة شاملة، تعتمد على مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمشاركة المجتمعية، فضلًا عن تطوير سياسات بيئية متكاملة، تدعم الابتكار، والتكنولوجيا الخضراء. كما يوجب تعزيز الأطر القانونية، والمؤسسية، لضمان التزام الفاعلين الاقتصاديين بالمعايير البيئية، مع تحفيز الاستثمارات المستدامة، التي تسهم في تحقيق الأهداف البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، على المدى الطويل، أي استكشاف آليات تكامل الحوكمة البيئية، مع استراتيجيات التنمية المستدامة، مع التركيز في أفضل الممارسات الدولية، والتحديات التي تواجه هذا المسار، بهدف تقديم حلول مبتكرة، لتعزيز الاستدامة البيئية في سياق التحولات الاقتصادية العالمية. ومن أجل تحقيق تكامل فعّال بين الحوكمة البيئية، واستراتيجيات التنمية المستدامة، لا بدَّ من التركيز في عدة محاور رئيسة، أبرزها:

1. **تعريف التنمية المستدامة**: عرَّف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، 1992) التنمية المستدامة بأنَّها: "السعي لتحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية، من دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، مع مراعاة التوازن بين المتطلبات التنموية والبيئية"**(14)**.

ويشير إلى إعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية، وانتقاء الأنماط التنموية، والاجتماعية، التي تتوافق مع المبادئ البيئية السليمة، مع الحرص على تجنب التأثيرات البيئية الضارة. كما يتضمن هذا المفهوم تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان المساواة بين الأفراد.**(15)** ويعدُّ التنمية المستدامة من المفاهيم التي تلقى اهتمامًا عالميًا واسعًا، وهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأنشطة البشرية، والحفاظ على البيئة. ومع ذلك، لا يوجد اتفاق موحد حول تعريف محدد لها، ويعود ذلك إلى:**(16)**

(14) .دوجلاس موسشيت by: Douglas Muschett ، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار العربية للاستثمار الثقافية، القاهرة (2000)، ص17.

(15) سلام إبراهيم عطوف كبه، التنمية المستدامة في العراق، 2007/9، ص9.

(16) أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، الاسكندرية، المكتب الجامع الحديث، (٢٠١٣)، ص٢٦.

أ- تنوع الطرق المتبعة لتحقيق التوازن بين الإنسان، والبيئة، والتي تختلف من ثقافة إلى أخرى، ما يجعل كل مجتمع يتبع أساليب تتناسب مع خصوصياته.

ب- الفروق الكبيرة في الاستراتيجيات المعتمدة لتحديد أهداف التنمية المستدامة، سواء على المدى القصير أو الطويل، وفي بعض الأحيان غياب هذه الاستراتيجيات في بعض المجتمعات.

تؤدي هذه العوامل إلى صعوبة تحديد إطار شامل، ومحدد، للتنمية المستدامة.

2. أبعاد التنمية المستدامة:

تتمثل عملية التنمية المستدامة في مجموعة من الأبعاد، التي تشكّل شبكة متكاملة من الأنظمة المتشابكة، إذ يؤثر كل جزء منها في بقية الأجزاء الأخرى. وتتوزع هذه الأبعاد إلى ثلاثة محاور رئيسة، هي(17):

أ- البُعد الاقتصادي

يعني هذا البُعد تحقيق الاستدامة عبر ضمان استمرارية الموارد الاقتصادية، عن طريق توليد دخل مستدام يمكن إعادة استثمار جزء منه، في عمليات الإحلال، والصيانة، وتجديد الموارد. ويتطلب ذلك إنتاج السلع، والخدمات، بشكل دوري، ومتوازن، مع الحفاظ على استدامة النظام الاقتصادي، عبر ثلاثة عناصر رئيسة:

- النمو الاقتصادي المستدام.
- تعزيز كفاءة رأس المال مع ضمان العدالة الاقتصادية.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع.

ب- البُعد الاجتماعي

يركز هذا البُعد في الإنسان بوصفه محور التنمية، وهدفها النهائي، عن طريق تعزيز العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير خدمات أساسية للجميع، مع التأكيد على أهمية المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي، وشفاف. ويعزز هذا البُعد استدامة المؤسسات، وتنوعها الثقافي، كعناصر أساسية في تعزيز التماسك الاجتماعي، والتنمية المستدامة.

ت- البُعد البيئي

يتعلق هذا البُعد بالحفاظ على التوازن البيئي، إذ يشمل وضع حدود لعملية الاستهلاك، والنمو السكاني، بحيث لا يتجاوز الإنسان قدرة النظام البيئي على التحمل. يتطلب ذلك معالجة قضايا، مثل: التلوث، واستنزاف المياه، وقطع الأشجار، وتدهور التربة. فضلًا عن ذلك، يركّز هذا البُعد في ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي، واستخدام تقنيات نظيفة، وزيادة القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية، لضمان استدامة الموارد الطبيعية، وتحقيق توازن بيئي مستدام.

(17) مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية التواصل، العدد (٢٦)، جامعة عنابة، الجزائر (٢٠١٠)، ص١٣٥-١٣٦.

تُعدُّ هذه الأبعاد مجتمعة، بمنزلة الأسس الضرورية لتحقيق تنمية شاملة، ومتوازنة، تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين جودة حياة الإنسان، وتعزيز استدامة الاقتصاد على المدى الطويل.

الشكل (3) أبعاد التنمية المستدامة

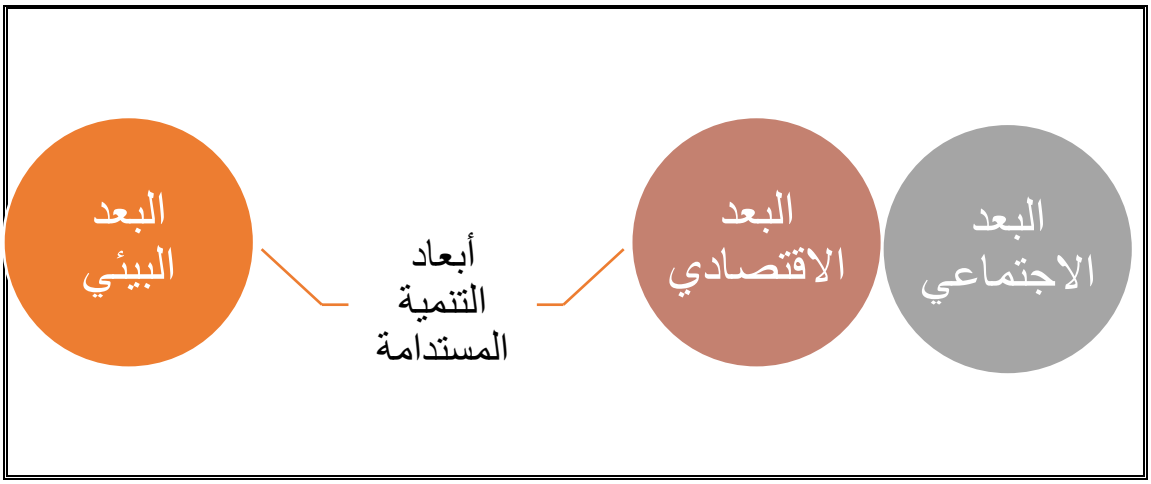

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة وفق ما تقدم من معلومات

3. مؤشرات التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من المؤشرات، التي تسهم في تعزيز التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. من أبرز هذه المؤشرات:**(18)**

- تعزيز قيمة الموارد البشرية: التركيز في تنمية القدرات البشرية، بعَدّها الأساس لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.
- التصدي للهوة التكنولوجية: البحث في القضايا المتعلقة بالفجوة التكنولوجية، بين الدول المتقدمة، والدول النامية، والعمل على تقليص هذه الفجوة، عن طريق التعاون الدولي، والابتكار.
- تعزيز دور المرأة: دعم المرأة، وتمكينها في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، عن طريق تفعيل دورها كمحرك رئيس للتنمية.

(18) زبير عياش، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى العلمي الدولي آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، (٢٠١٣)، ص٩.

- الحد من الفقر: العمل على تقليص معدلات الفقر العالمي، عبر تلبية احتياجات الفئات الأكثر فقرًا، وتوفير الفرص الاقتصادية، والتنموية، لهذه الفئات.
- حماية البيئة: الاهتمام بالقضايا البيئية، وتقييم تأثيرات الأنشطة البشرية على البيئة، والعمل على استدامة الموارد الطبيعية، عن طريق تبادل الخبرات، وتفعيل السياسات البيئية.
- الاستجابة للتغيُّرات الاقتصادية: التركيز في تحليل الآثار السلبية، والإيجابية، للعولمة، وتحديد كيفية الاستفادة من إيجابياتها، لاسيَّما في تعزيز دور القطاع الخاص، وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والبشرية.

تعمل هذه المؤشرات على وضع إطار شامل لتحقيق التنمية المستدامة، التي تتوازن فيها العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

شهدت البيئة تدهورًا متسارعًا، وغير مسبوق، مما استدعى اهتمامًا عالميًا متزايدًا، بضرورة دمج الأبعاد البيئية في استراتيجيات التنمية المستدامة. وتواجه الدول اليوم تحديات بيئية متفاقمة، أبرزها التغيُّرات المناخية، والكوارث الطبيعية، وتلوث الهواء، والمياه، والتصحر، إلى جانب تداعيات الحروب، والنزاعات، لاسيَّما في الدول النامية. وقد أدى هذا الواقع إلى إعادة النظر في العلاقة بين التنمية، والبيئة، إذ لم تعد التنمية مجرد وسيلة للارتقاء بجودة الحياة، بل باتت محل جدل، نظرًا لما أسفرت عنه من استنزاف للموارد الطبيعية، وتدهور النظم البيئية، وزيادة معدلات التلوث.**(19)**

ويُعدُّ النمو السكاني المتسارع أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في تدهور البيئة، إذ أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات الإنتاج، بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، وقد ترتب على ذلك استهلاك مفرط للموارد الطبيعية، مما أسهم في استنزافها بمختلف الأشكال، مثل التوسع العمراني الذي يقلص المساحات الخضراء، والأراضي الزراعية، فضلاً عن الممارسات غير المستدامة، كالرعي الجائر. ومع استمرار الزيادة السكانية، يزداد الضغط على الموارد البيئية، لاسيَّما غير المتجددة، مما يؤدي إلى اضطراب التوازن البيئي، ويهدد استدامة النظم البيئية على المدى الطويل.**(20)**

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وضع استراتيجية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والبيئية، مع مراعاة السياقات التاريخية، والراهنة، وصياغة رؤية مستقبلية تضمن تحقيق الأهداف الآتية**(21):**

- تعزيز السلام والأمن الدولي على أسس عادلة، وإزالة بؤر التوتر، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- مكافحة الفقر والبطالة عن طريق سياسات اقتصادية، واجتماعية، شاملة.

---

(19) مريم أحمد مصطفى، دراسات في التنمية والتغيير في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (٢٠٠٩)، ص٢٢١.

(20) بثينة المحتسب، رائدة أبو عيد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط١، القاهرة، مصر، (٢٠١١)، ص٤٤.

(21) محمد بنيجي، قانون البيئة القانون الدولي، الرباط، مطبعة المعارف الجامعية، (٢٠١١)، ص516.

- تحقيق التوازن بين النمو السكاني، والموارد الطبيعية، لضمان استدامتها للأجيال القادمة.
- تطوير المنظومة التعليمية، والبحثية، عن طريق تحديث المناهج، وتشجيع البحث العلمي، والثقافي، بما يواكب متطلبات التنمية المستدامة.
- دعم المؤسسات التنموية، والبيئية، وتعزيز مفهوم المواطنة البيئية لدى الأفراد، والمجتمعات.
- الحد من تدهور البيئة، والموارد الطبيعية، عبر سياسات إدارة مستدامة تحقق الأمن المائي، والغذائي، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتكافح التصحر.
- تبني نظم الإدارة البيئية المتكاملة، وتطوير القطاعات الإنتاجية، بما يعزز كفاءتها، واستدامتها.
- تمكين القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز دوره في صياغة خطط التنمية المستدامة، وتنفيذها، مع التركيز في تمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها في المجتمع.

وفي هذا السياق، إنَّ تحقيق التنمية المستدامة، يوجب وضع استراتيجية بيئية متكاملة، يتم تطويرها، وتنفيذها، في إطار حوكمة رشيدة تضمن التكامل بين مختلف القطاعات، وتعزز المشاركة الفاعلة لجميع الفئات المعنية. وإنَّ تحقيق التنمية المستدامة يستلزم تكاملاً وظيفيًا، بين الحوكمة البيئية، والسياسات التنموية، بحيث تُبنى الاستراتيجيات البيئية على أسس الحوكمة الرشيدة، التي تضمن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتحد من التدهور البيئي، وتعزز العدالة في توزيع الثروات الطبيعية بين الأجيال. كما أنَّ نجاح الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، يعتمد على مدى قدرة المؤسسات على تنفيذ سياسات بيئية فعَّالة، وإدماج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط الاقتصادي، والاجتماعي، وتطوير نظم الرقابة البيئية لضمان الامتثال للمعايير البيئية الدولية. وعليه، فإنَّ بناء آليات تنسيقية بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، يعدُّ ضرورة ملحة لتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية، وحماية النظم البيئية، مما يسهم في تحقيق الأمن البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي، على المدى البعيد.

المحور الثالث

تحديات تطبيق الحوكمة البيئية في العراق وفرصه

يواجه العراق فرصًا، وتحديات، حول امكانية تطبيق الحوكمة البيئية، وسنبحثها تباعًا، بدءًا من التحديات، والتهديدات، التي ارتبطت بعضها بالحرب، والتغيُّرات المناخية، في المنطقة.

أولاً- التحديات

تواجه العراق تهديدات بيئية خطيرة، تؤثر تأثيرًا مباشرًا في الأمن الإنساني في البلاد. تتعدد هذه التهديدات، وتتنوع، بين التغيُّرات المناخية الحادة، والتصحر المتسارع، والتلوث بالمواد المشعة، والإشعاعات

الكهرومغناطيسية، مما يعزز الأزمات الاجتماعية، والاقتصادية، ويزيد من معاناة السكان(22). نختصر هذه التحديات بالآتي:

1. التغيُّر المناخي

من أبرز التهديدات البيئية التي يواجهها العراق التغيُّر المناخي، فقد شهدت محافظة البصرة، التي كانت تعرف بوفرة المياه، والموارد الطبيعية، تغييرات مناخية قاسية. تشير التقارير إلى أنَّ درجة الحرارة في البصرة، قد وصلت إلى (53.9) درجة مئوية، مما يجعلها واحدة من المناطق الأكثر حرارة في العالم.

2. التصحر وتدهور الأراضي

يمثّل التصحر تحديًا بيئيًا خطيرًا في العراق، إذ تعاني نحو (50%) من الأراضي الزراعية في الجنوب من التصحر، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها: العوامل الطبيعية، مثل قلة الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وكذلك العوامل البشرية، مثل الاستخدام المفرط لموارد المياه، وقطع الأشجار بشكل غير منظم. هذا التصحر يؤثر تأثيرًا كبيرًا في الإنتاج الزراعي، ويُعَرّض الأراضي للتدهور التدريجي. فضلًا عن ذلك، فإنَّ تجفيف الأهوار في التسعينيات، أدى إلى تفاقم هذه المشكلة، مما دفع بعض المناطق إلى مواجهة خطر الجفاف المستمر.

3. التلوث بالمواد المشعة

يعاني العراق من تلوث بيئي ناتج عن المواد المشعة، والمخلفات السامة الناتجة عن الحروب، والصراعات المستمرة، فقد خلفت الحرب على العراق، مئات المواقع الملوثة بالإشعاع، بسبب استخدام اليورانيوم المنضب في الأسلحة، مما أثَّر في التربة، والمياه، في العديد من المناطق. كما أدى الصراع مع تنظيم (داعش)، إلى تدمير المنشآت الصناعية، مما أسفر عن انتشار المواد الكيميائية السامة، مثل غاز السارين، ومواد أخرى ملوثة. استخدام هذه المواد كأسلحة في النزاع، قد أحدث تلوثًا شديدًا في المياه الجوفية، والأراضي الزراعية، مما يهدد صحة السكان، ويزيد من تعقيد الوضع البيئي في البلاد.

4. الإشعاعات الكهرومغناطيسية

مع التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة، وانتشار شبكات الإنترنت في العراق، تمَّ نصب العديد من أبراج الاتصالات في المناطق السكنية. هذه الأبراج، على الرغم من فائدتها في تحسين الاتصال، إلا أنَّ لها تأثيرات بيئية وصحية سلبية على المدى البعيد، إذ يمكن أن تتسبب الإشعاعات الكهرومغناطيسية، في أضرار صحية على الأفراد الذين يعيشون بالقرب منها. في بعض الدول المتقدمة، يتم فرض قوانين صارمة على نصب الأبراج بالقرب من المناطق السكنية، مما يعكس المخاوف من تأثيرات هذه الإشعاعات.

إنَّ التهديدات البيئية التي يواجهها العراق، تشكّل تحديات كبيرة أمام استقرار الأمن الإنساني في البلاد، ومن الضروري أن يتم تبني سياسات بيئية شاملة، تركز في التخفيف من آثار التغيُّر المناخي، والتصحر، والتلوث

22 صادق علي حسن، التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الإنساني في العراق،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠١٦، تم زيارة الرابط في تاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٣/ وعبر الرابط الاتي : https://www.bayancenter.org/2016/09/2448/#_ftn6

البيئي، والإشعاعات الكهرومغناطيسية، عن طريق استراتيجيات للحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين إدارة المياه، وتطوير تقنيات للحد من تأثيرات التلوث.

بالنظر إلى واقع الاقتصاد العراقي، يتضح أنَّ السياسات الاقتصادية، والاجتماعية، التي انتهجها النظام الشمولي، قد قامت على تخطيط عشوائي يفتقر إلى التنسيق العلمي بين القطاعات الاقتصادية، والتنمية البشرية. وبدلاً من أن تستند هذه السياسات إلى القوانين الاقتصادية الموضوعية، فإنَّها تجاوزتها، مما أدى إلى تخلف شامل على مختلف الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية. ومن أبرز سمات هذا التخلف(23):

أ- اقتصاد أحادي البعد: اعتماد مفرط على قطاع واحد من دون تنويع اقتصادي.

ب- الركود الاقتصادي: تراجع معدلات النمو، وضعف الإنتاجية.

ت- التخلف الاقتصادي: ضعف في القطاعات الصناعية، والزراعية، والتجارية.

ث- غياب دور التكنوقراط: تراجع الكفاءات العلمية، والإدارية، في صناعة القرار الاقتصادي.

ج- الفساد المالي والإداري: تفشي الفساد، وسوء استغلال الموارد الاقتصادية.

ثانيًا- الفرص

أدت العوامل مجتمعة في التحديات إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، ممَّا يتطلب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية، وتبني نهج أكثر علمية، وشفافية، لتحقيق التنمية المستدامة.

ويسعى العراق إلى تعزيز الأمن البيئي، والتصدي لتحديات التغيُّرات المناخية، عن طريق التنسيق بين التشريعات، والسياسات الوطنية، لضمان تحقيق استدامة بيئية فعَّالة. وفي هذا الإطار، تمَّ اتخاذ عدد من الإجراءات المهمة، والتي تمثل فرصًا مهمة لتطبيق الحوكمة البيئية في العراق، عن طريق تطور هذه الاجراءات، وتأكيد العمل بها، والتوسع في ادخالها ضمن الاستراتيجات الوطنية للتغيُّرات المناخية، والبيئية، ومنها:

أ- تأسيس دائرة حماية وتحسين البيئة، بموجب قانون حماية وتحسين البيئة، رقم (3) لسنة (1997)، والتي كانت النواة الأولى لوزارة البيئة، التي أُنشئت رسميًا في (7) آب (2003)، إذ أُنيطت بها المهام، والاختصاصات، المتعلقة بحماية البيئة، وتحسينها، وفقاً للقوانين النافذة.

ب- إعادة تنظيم وزارة البيئة، وهيكلتها الإدارية، وفقًا لقانون وزارة البيئة رقم (17) لسنة (2011)، الذي حدد مهام الوزارة، وأقسامها، ودوائرها، لضمان إدارة أكثر كفاءة للملف البيئي.

ت- الالتزام بالاتفاقيات الدولية للمناخ، إذ انضم العراق إلى الاتفاقية الإطارية للتغيُّرات المناخية، بموجب القانون رقم (7) لسنة (2008)، وصادق على بروتوكول كيوتو في (26) تشرين الثاني (2008)، والذي دخل حيز التنفيذ في (28) تموز (2009)، مما يعكس التزامه بالتعاون الدولي في مواجهة التغيُّر المناخي.

(23) شهاب أحمد الفضلي، نحو استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٦/٥/٢٠٠٨، مؤسسة الحوار المتمدن، تاريخ زيارة الرابط: ٢٣/٣/٢٠٢٥، https://www.ahewar.org/debat/nr.asp?nm=1

ث- تشكيل اللجنة الوطنية الدائمة للتغيُّرات المناخية، والتي تضطلع بمهمة متابعة السياسات، والإجراءات الوطنية، في مواجهة التغيُّرات المناخية، فضلًا عن تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية، وتنفيذ برامج التوعية، وبناء القدرات في هذا المجال.

ج- الانضمام إلى اتفاقية باريس للمناخ، إذ التزم العراق بتخفيض انبعاثاته من الغازات الدفيئة، بنسبة (8%) بحلول عام (2030)، مع إمكانية تحقيق نسبة تخفيض إضافية، تصل إلى (13%) بحلول عام (2050)، بشرط الحصول على الدعم الدولي اللازم. وقد أكَّد المسؤولون العراقيون، أنَّ التحول العالمي نحو تقليل الانبعاثات الكربونية، يجب أن يأخذ في الاعتبار التداعيات الاقتصادية، والأمنية، على الدول التي تعتمد اقتصاداتها على الهيدروكربونات، محذرين من العواقب المحتملة لعملية انتقال غير مدروسة في هذا المجال**(24)**.

ح- يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، في رصد بيانات جودة الهواء، وتحليلها، عن طريق تتبع مصادر التلوث، ومستوياته بدقة. ويسهم ذلك في استشراف الاتجاهات المستقبلية للتلوث، مما يتيح للجهات المعنية تحديد المناطق الأكثر تأثراً، ووضع استراتيجيات فعَّالة للحد من التلوث، وتحسين جودة الهواء. ويسهم الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة عمليات اتخاذ القرار، في المجال الاستثماري المرتبط بالاستدامة، وذلك عن طريق قدرته على معالجة كميات هائلة من البيانات، وتحليلها. ويتيح ذلك تقديم رؤى معمقة، ودقيقة، للمستثمرين، مما يسهم في تعزيز سرعة القرارات الاستراتيجية، وجودتها، وضمان توافقها مع معايير التنمية المستدامة[25].

خ- اصلاح الإطار التشريعي لحماية البيئة، عن طريق:

- تعزيز القوانين البيئية: تسلط التقارير الاستراتيجية الضوء على أهمية تحديث الأطر القانونية، لدعم الحوكمة البيئية في العراق، مع التركيز في تطوير التشريعات التي تعزز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتعزز دور المؤسسات البيئية.
- اصدار قانون لحماية جودة الهواء: تشير الدراسات إلى ضرورة سنّ تشريعات متخصصة، للحد من التلوث الهوائي وتحسين جودة الهواء، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، لرصد مصادر التلوث، وتعزيز فعَّالية السياسات البيئية[26].

24- بدرية صالح عبد الله، دور الحوكمة البيئية في تحقيق الأمن البيئي في العراق (٢٠٠٧-٢٠٢٤)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٥٢)، (٢٠٢٤)، وعلى الرابط الآتي: https://hamm-journal.org/index.php/HJS/article/view/548

25- لوريتزوسا، أساسيات الذكاء الاصطناعي والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: الفرص والمخاطر ورؤى الحوكمة للمستثمرين المؤسسين، (2024)، تاريخ زيارة الرابط 2025/3/24، https://clarity.ai/ar/research-and-insights/ai/the-essentials-of-ai-and-esg-opportunities-risks-and-governance-insights-for-institutional-investors/

26- جهان بابان، تشريع قانون الهواء في العراق ضرورة ماسّة لتحقيق التنمية المستدامة، (2024)، جريدة الصباح، تاريخ زيارة الرابط: 2025/3/24، وعلى الرابط الآتي: https://alsabaah.iq/103862-.html

د- الإدارة المستدامة للنفايات: تؤدي المؤسسات الأكاديمية دورًا محوريًا، في تطوير استراتيجيات مبتكرة لمعالجة النفايات المنزلية، والصناعية، والطبية، وذلك عن طريق تبني تقنيات حديثة لإعادة التدوير. وتهدف هذه الجهود إلى تحويل النفايات إلى موارد ذات قيمة، مثل إنتاج الوقود الحيوي، والطاقة الكهربائية، عبر إنشاء أنظمة متكاملة لإدارة النفايات، تدعم الاستدامة البيئية.

ذ- تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة: تشير الدراسات إلى أهمية توسيع نطاق الاستثمار في الطاقة المتجددة، لاسيَّما الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، بوصفها حلولاً مستدامة لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة. ويسهم هذا التوجه في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ممَّا يعزز أمن الطاقة، ويحافظ على البيئة من الانبعاثات الضارة[27].

تأتي هذه الجهود في إطار سعي العراق إلى تحقيق التوازن، بين متطلبات التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، بما يسهم في تعزيز الأمن البيئي، وضمان مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

الخاتمة

تبيَّن عن طريق هذه الدراسة، أنَّ الحوكمة البيئية تمثّل أحد المداخل الأساسية، لتعزيز الأمن الإنساني في العراق، ولاسيَّما في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تشهدها البلاد، إذ أظهرت نتائج التحليل أنَّ ضعف إدارة الموارد الطبيعية، وغياب السياسات البيئية المتكاملة، ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي، ويؤثر بصورة مباشرة في أبعاد الأمن الإنساني المختلفة.

كما أكدت الدراسة أن تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يتم بمعزل عن تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية، لما لهذا التكامل من دور فاعل في ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتقليل المخاطر البيئية، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تبني سياسات بيئية قائمة على التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، تأخذ بنظر الاعتبار الخصوصية البيئية والمؤسسية للعراق.

وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بالتصحر، وتلوث المياه، والهواء، والضغط المتزايد على الموارد الطبيعية، فإنَّ الدراسة ترى أنَّ هذه التحديات تمثّل فرصة لإعادة بناء السياسات البيئية، وفق أسس أكثر كفاءة، وفاعلية، عن طريق تطوير التشريعات، وتعزيز الوعي المجتمعي، وتوسيع مجالات التعاون الإقليمي، والدولي، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة داعمة للأمن الإنساني في العراق.

- الاستنتاجات

1. تقوم الحوكمة البيئية بدور محوري في الحد من المخاطر البيئية، التي تؤثر في الأمن الإنساني، ولاسيَّما ما يتعلق بشح الموارد المائية، وتدهور البيئة.

27- جامعة بغداد. (2025). جامعتنا في خدمة المجتمع: رؤى في تطوير محافظة بغداد. موقع جامعة بغداد للاستدامة. تاريخ زيارة الرابط 2025/3/24، وعلى الرابط الآتي: https://sustainability.uobaghdad.edu.iq/?page_id=1006

2. يسهم التكامل بين الحوكمة البيئية، والتنمية المستدامة، في تحقيق تنمية متوازنة، تضمن استدامة الموارد الطبيعية، وتحسين مستوى المعيشة.
3. تواجه عملية تطبيق الحوكمة البيئية في العراق تحديات متعددة، أبرزها: ضعف التشريعات البيئية، وتداخل الصلاحيات المؤسسية، وانخفاض مستوى الوعي البيئي.
4. تمثل التجارب الدولية في مجال الحوكمة البيئية، نموذجًا يمكن الإفادة منه في تطوير سياسات بيئية أكثر فاعلية، تتلاءم مع الواقع العراقي.
5. يُعدُّ التعاون بين الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن التعاون الدولي، عاملاً أساسيًا في دعم جهود الحوكمة البيئية.

- التوصيات

1. إعداد استراتيجية وطنية شاملة للحوكمة البيئية، تستند إلى رؤية واضحة، وتراعي الأبعاد القانونية، والمؤسسية، والفنية.
2. تحديث التشريعات البيئية، وتفعيل آليات تطبيقها، بما ينسجم مع المعايير البيئية الدولية.
3. تعزيز الوعي البيئي، والمشاركة المجتمعية، عن طريق البرامج التعليمية، والإعلامية.
4. دعم التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، لتحقيق تكامل السياسات البيئية.
5. تشجيع البحث العلمي، والابتكار في المجال البيئي، لمعالجة التحديات البيئية التي يواجهها العراق.
6. توسيع آفاق التعاون الإقليمي، والدولي، والاستفادة من الخبرات، والتجارب الناجحة، في مجال الحوكمة البيئية.
7. إدماج الاعتبارات البيئية ضمن التخطيط الاستراتيجي الوطني، بوصفها أحد مرتكزات التنمية المستدامة.

المصادر

أولاً- الكتب العربية والمترجمة

1. أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، الاسكندرية، المكتب الجامع الحديث، (٢٠١٣).
2. بثينة المحتسب، رائدة أبو عيد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط١، القاهرة-مصر، (٢٠١١).
3. حمد العداوي، العشوائيات والأمن البشري، دار مصر المحروسة للنشر، القاهرة، (٢٠٠٧).

4. دوجلاس موسشيت by: Douglas Muschett ، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار العربية للاستثمار الثقافية، القاهرة، (2000).
5. علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي للمعارف، دار صفاء، عمان، (2011).
6. كريم الجسر، الحوكمة البيئية (تعزيز واقع البيئة في لبنان الواقع والاتجاهات، بيروت- لبنان، (2010).
7. محمد بنيحي، قانون البيئة القانون الدولي، الرباط، مطبعة المعارف الجامعية، (٢٠١١).
8. مريم أحمد مصطفى، دراسات في التنمية والتغيير في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (٢٠٠٩).

ثانيًا- المجلات والبحوث والمؤتمرات والملتقيات

1. جوان وردة مهني، دور الرشـــادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (24)، (2017).
2. زبير عياش، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى العلمي الدولي آليات حوكمة المؤســســات ومتطلبات تحقيق التنمية المســتدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، (٢٠١٣).
3. سلام إبراهيم عطوف كبه، التنمية المستدامة في العراق, مجلة الاكاديمية العربية في الدنيمارك، (2007).
4. غادة موسى، مخاطر غياب الأمن الانساني على البيئة والتنمية المقدمة-التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، مصر، (٢٠٠٧).
5. عبد الجليل علي عباس، الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، دراسة مفاهيمية ونظرية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد (١)، (٢٠٢٢).
6. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية التواصل، العدد (٢٦)، جامعة عنابة، الجزائر، (٢٠١٠).

ثالثًا- الرسائل والاطاريح

1. الأزهر داود، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، رسالة ماجستير/ كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015-2016.

رابعًا- الإنترنيت

1. بدرية صـــالح عبد الله، دور الحوكمة البيئية في تحقيق الأمن البيئي في العراق (٢٠٠٧-٢٠٢٤)، مجلة حمورابي لـــلـــدراســـــات، الـــعـــدد (٥٢)، (٢٠٢٤)، وعـــلـــى الـــرابـــط الآتـــي: https://hamm-journal.org/index.php/HJS/article/view/548
2. جمعية الصحة العالمية الحادية والستون، تغيُّر المناخ والصحة، (2008)، تاريخ زيارة الرابط 2025/3/18، وعلى الرابط الآتي: https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/24560/A61_R19-ar.pdf?sequence=1&isAllowed=y

3. جيهان بابان، تشريع قانون الهواء في العراق ضرورة ماسّة لتحقيق التنمية المستدامة، (2024)، جريدة الصباح، تاريخ زيارة الرابط 2025/3/24، وعلى الرابط الآتي: https://alsabaah.iq/103862-.html

4. جامعة بغداد. (2025). جامعتنا في خدمة المجتمع: رؤى في تطوير محافظة بغداد. موقع جامعة بغداد للاستدامة، تاريخ زيارة الرابط 2025/3/24، وعلى الرابط الآتي: https://sustainability.uobaghdad.edu.iq/?page_id=1006

5. شهاب أحمد الفضلي، نحو استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 6/ 2008/5، مؤسسة الحوار المتمدن، تاريخ زيارة الرابط 23/ 2025/3، وعلى الرابط الآتي: https://www.ahewar.org/debat/nr.asp?nm=1

6. صادق علي حسن، التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الإنساني في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (٢٠١٦)، تاريخ زيارة الرابط 23/ 2025/3، وعبر الرابط الآتي: https://www.bayancenter.org/2016/09/2448/#_ftn6

7. صفاء خلف، التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغيّر المناخي، موقع مبادرة الاصلاح العربي، تاريخ زيارة الموقع 23/ 2025/3، وعلى الرابط الآتي: https://www.arab-reform.net/ar/

8. لورينزوسا، أساسيات الذكاء الاصطناعي والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: الفرص والمخاطر ورؤى الحوكمة للمستثمرين المؤسسين، (2024)، تاريخ زيارة الرابط 2025/3/24، وعلى الرابط الآتي: https://clarity.ai/ar/research-and-insights/ai/the-essentials-of-ai-and-esg-opportunities-risks-and-governance-insights-for-institutional-investors/

خامسًا- المصادر الأجنبية

1. J. Achache ,un instrument de governance environmentale pour 1'europe, rapport (GMES) , ESA Bulleien .111 , august , 2002 ,p,31.

2. age, Edward. "Human Security and Environment." In Security and the Environment: International Comparisons, edited by M. R. Redclift and Edward Page. Massachusetts Edward Elgar Publishing, 2002, p. 37.

3. Richard E Saunier and Richard A Maganck,2009,p.21.3

United Nations, Human Security in Theory and Practice: Application of the Human 4. 10. Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security, Human Security Unit Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (United Nations), 6.